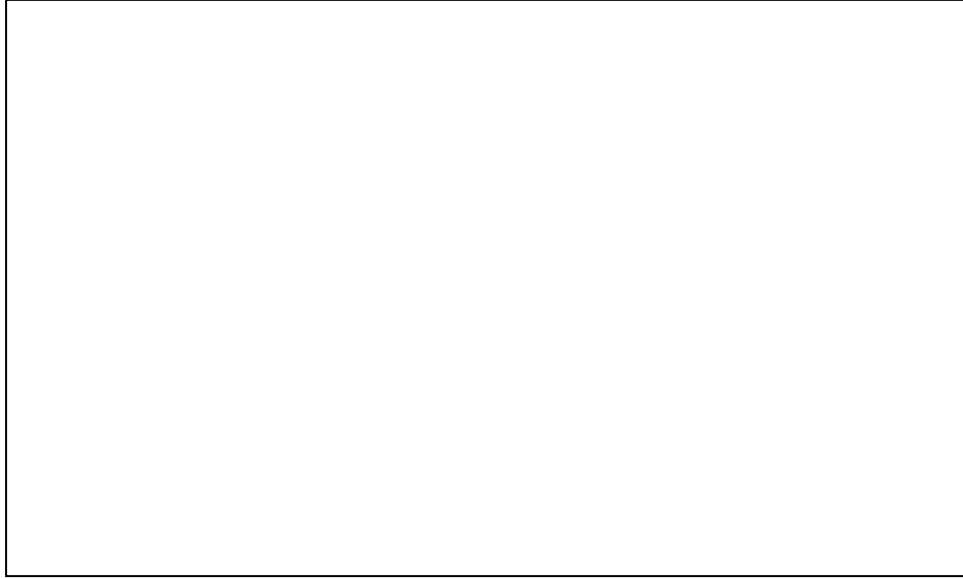


المركز اللبناني للدراسات
الانتخابات البلدية في لبنان 1998
مخاطر الديمقراطية
في بنى المجتمعات المحلية



(عمل مشترك)

فارس أبي صعب - زياد بارود - حنا الحاج - مرغريت الحلو - نزار حمزة - شوقي
الدويهي - هدى رزق - عصام سليمان - مروان صقر - شارل عدوان - طوني عطاالله
- نهوند القادري عيسى حسن كريم - كرم كرم - زياد ماجد - محمد علي مقلد.

دور الجمعيات المدنية في الانتخابات البلدية: تجربة

"اللقاء من أجل الانتخابات البلدية والاختيارية" (*)

كرم كرم (**)

مقدمة

تأخذ الجمعيات مع نهاية هذا القرن، في منظار عدد من علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد⁽¹⁾، بُعداً جديداً في كونها تكوّن قطاعاً أساسياً يمكن أن يقدّم بعض الحلول للأزمات الناتجة عن قطاعي الدولة واقتصاد السوق، وخصوصاً في ما يتعلق بمشكّلي البطالة والتفكك الاجتماعي. إن أصحاب هذا الرأي يقدمون الجمعيات كـ"قطاع ثالث" موازٍ لسائر القطاعات، ويكوّن بالتالي "صمام أمان" يحمي المجتمع المدني من جنوح الدولة وتسلطها، ومن عدم عدالة اقتصاد السوق في إعادة توزيع الدخل والثروات وما ينتج عن ذلك من اختلال توازن القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية. هذا إضافة إلى أن الجمعيات كانت ولا تزال تعدّ عنصراً أساسياً في عملية التنمية المبنية على المشاركة الوطنية في إدارة الشؤون المحلية، وفي التثقيف على الديمقراطية، وعلى العمل التطوعي المشترك. يرتبط نجاح الجمعيات في تأديتها الدور المنوط بها بعوامل تاريخية واجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية عدة، فهو بالتالي يختلف بين بلد وآخر، وفق النظام السياسي المتّبع ومستوى الانفتاح الديمقراطي والأطر الدستورية والقانونية التي ترعى وتحمي حرية إنشاء الجمعيات والانضمام إليها.

يشهد التاريخ اللبناني منذ مطلع القرن التاسع عشر - لأسباب عدة بعضها متعلق بالتركيبية الطائفية اللبنانية المتعددة وبالحرية المعطاة لها لجهة إدارة شؤونها الداخلية والنظام الخاص الذي ميّز جبل لبنان - على حضور ومشاركة الجمعيات على مختلف أنماطها وأنواعها في الحياة العامة

(*) نشر هذا التقرير في دراسة "الانتخابات البلدية في لبنان 1998: مخاطر الديمقراطية في بنى المجتمعات المحلية"، المركز اللبناني

للدراستات

(**) باحث.

(1) انظر:

Jermy Rifkin: La fin du travail (Paris: La Découverte, 1996), p.435. Et "Une seule solution, l'association? Socio-économie du fait associatif", La revue du M.A.U.S.S, N°11 (1^{er} semestres 1998).

(لسنا هنا في صدد تقويم هذه المشاركة وتصنيفها) وعلى تمتعها بدينامية أمتت لها الاستمرارية عبر الحقب الزمنية والمتغيرات. لقد أظهرت الجمعيات مناعة أمام مختلف التحديات التي واجهتها، فهي قد نشأت في فترة سابقة لظهور الجمهورية اللبنانية والمؤسسات العامة واستمرت على نحو موازٍ لها، واستطاعت أن تصمد في فترة فيها رموز الدولة - من أحد أهم أسباب صمود الجمعيات ارتباط قسم كبير منها عضواً بالطوائف الدينية، وبالتالي استمراريته من استمرارية هذه الأخيرة - وهي اليوم تعود وتطرح نفسها كعنصر أساسي في عملية إعادة إعمار المجتمع والمؤسسات في فترة ما بعد الحرب، فالجمعيات استطاعت التكيّف مع المعطيات الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب وإعادة الإعمار، وأظهرت في مناسبات عدة (تحديداً خلال الحروب التي شنتها إسرائيل على لبنان عامي 1993 و1996) على أنها عنصر فعال وأساسي في بناء الدولة وتقوية المجتمع.

أولاً: التعريف باللقاء

يتناول هذا البحث دور الجمعيات المدنية في المطالبة بإجراء الانتخابات البلدية الاختيارية من خلال تجربة "اللقاء من أجل الانتخابات البلدية والاختيارية" التي استمرت من نيسان/أبريل 1997 تاريخ تأجيل الانتخابات إلى حزيران/يونيو 1998 تاريخ إجرائها. "اللقاء من أجل الانتخابات البلدية والاختيارية" هو حملة شعبية ضاغطة في سبيل إجراء الانتخابات البلدية والاختيارية قوامها الجمعيات، انطلقت فكرتها من اجتماع لـ"الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات" في أوائل شهر نيسان/أبريل 1997 عقب تأجيل الانتخابات البلدية والاختيارية التي كانت محددة تواريخها في 1 و8 حزيران/يونيو من العام نفسه. دعت "الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات"، في سبيل تطوير هذه الفكرة وتحويلها إلى حركة اجتماعية تمتد إلى كل المناطق اللبنانية، شاملة مختلف الفئات والقطاعات ضمن عمل منسّق وضاغط، الجمعيات والأفراد المهتمين في قضايا الشأن العام إلى اجتماع مفتوح (1997/4/16) للتباحث في ما يمكن القيام به من عمل مشترك من شأنه الحؤول ون تأجيل الانتخابات المحلية أو إلغائها. فصار، بعد فترة تحضير دامت نحو أربعة أشهر⁽²⁾، إلى إنشاء "اللقاء من أجل الانتخابات البلدية والاختيارية" الذي أطلق حملة شعبية عرفت باسم حملة "بلدي.. بلدي.. بلديتي" وهدفت إلى "الأكيد على الحق الديمقراطي في الممارسة المواطنة وعلى المطالبة الضاغطة لإجراء الانتخابات البلدية والاختيارية". قرر أعضاء "اللقاء"

(2) تخلل فترة التحضير هذه عقد لقاءات في مناطق عدة بهدف التمهيد للعمل الميداني، وأعلن عن "اللقاء" رسمياً في مؤتمر صحافي عقد في فندق الكارلتون في 6 آب/أغسطس 1997 وأطلق في الثامن منه في حفل أقيم في مسرح بيروت.

الاستمرار في حملتهم حتى إجراء الانتخابات المحلية، على أن تنتهي تلقائياً مع حدوثها؛ واعتمدت هذه الملة بوجه أساسي على عريضة وطنية شعبية سعت للحصول على أكبر عدد ممكن من تواقيع المواطنين اللبنانيين الذين أكملوا سن الثامنة عشرة. هذا إضافة إلى إحياء سلسلة من اللقاءات والنوات هدفت إلى "إطلاق أوسع نقاش شعبي وسياسي وإنمائي حول موضوع البلديات" ودامت مدة استمرار الحملة. إلى جانب العريضة الوطنية واللقاءات المنطقية، اتبع "اللقاء" ثلاثة مستويات من التنظيم كن لها الفضل أيضاً في استمراريته ونجاحه، وقد تمثلت: أولاً: في الاجتماعات الأسبوعية المفتوحة التي واكبت سير الحملة، وعمل مختلف اللجان (المناطق، القطاعات، الإعلام، هيئات الدعم..) وحددت الخطوات الواجب تتبعها؛ ثانياً: اعتماد "لائحة من لهيئات الداعمة" يجمعها رابط حر، وضمت عدداً كبيراً من الجمعيات والأحزاب والمؤسسات المتنوعة، غايتها تحصيل "اللقاء" والمحافظة على وحدته من جهة، وتأمين المتطوعين للحملة من جهة ثانية؛ ثالثاً: إيجاد "شبكة من النقاط الثابتة" في مختلف المناطق لكي يتسنى للجميع توقيع العريضة، وذلك انطلاقاً من مبدأ أن على العريضة أن تتوجه إلى الناس حيث هم ضمن قراهم ومدنهم. كل هذه التحركات والخطوات واكبتها، منذ البداية حتى تاريخ إعلان حل "اللقاء" (في 18 حزيران/يونيو 1998) بعيد انتهاء آخر مرحلة من الانتخابات المحلية، خطة إعلامية إعلانية تولى خلالها، وبالتنسيق مع أعضاء "اللقاء"، عدد كبير من وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء تغطية أنشطة الحملة ضمن رابط حر ومجاني، فكان لهذا العمل فضل أساسي في إيصال الحملة إلى أبعد ما أمكن جغرافياً واجتماعياً.

قبل الدخول في صلب الموضوع لا بد من توضيح بعض النقاط:

من جهة أولى، سوف نتناول هذه الدراسة دور الجمعيات من خلل مطالباتها في إجراء الانتخابات البلدية والاختيارية فقط، دون الدخول في العملية الانتخابية من حيث تقديم المرشحين والبرامج والتصويت أو في علاقتها والسلطات المحلية.

من جهة ثانية، يركز البحث بوجه أساسي على الجمعيات المدنية التي كانت في أساس إطلاق هذا التحرك وإنجاحه أكثر منه على الجمعيات العائلية والدينية، أو على الأحزاب والتنظيمات السياسية والنقابية. من هنا، إن أهمية هذا "اللقاء" وتمييزه يعو إلى أنه قلما تقوم حركة للمطالبة بإجراء انتخابات محلية، وفي حال قيامها تكون الأحزاب والنقابات أول المبادرين، من حيث طبيعة العمل ونوعه، إلى إطلاقها وليس بالتالي الجمعيات المدنية.

انطلاقاً من ذلك، يتناول هذا البحث الدور الذي قامت به الجمعيات المدنية في الانتخابات البلدية من منظور علم الاجتماع السياسي، وتحديدً من خلال المفاهيم والدراسات المتعلقة بالحركات الاجتماعية. بمعنى آخر، سوف أحاول فهم كيف استطاعت الجمعيات التي أطلقت "اللقاء" أن تنشئ، من خلال عملها المطبوع، حركة اجتماعية أعادت الاعتبار للعمل الجماعي وللحق المدني في التعاطي بالشأن العام⁽³⁾. من جهة ثانية، كيف تمكنت هذه "الحركة" عبر وسلها الروابط الأولية (عائلة، جيرة، قرابة...) أن تؤسس لروابط مدنية من شأنها أن تساهم في التواصل والتفاعل بين الإطار المحلي والإطار الوطني الأوسع.

أخيراً، يساهم هذا العمل بالكشف عن مكامن الضعف والقوة لدى الجمعيات، وعن جدلية علاقته بالسلطات السياسي، وعن إمكانيات القيام بعمل مشترك وفرض نجاه بين مختلف هيئات المجتمع وقطاعاته في فترة ما بعد الحرب في لبنان⁽⁴⁾.

ثانياً: من لقاء من أجل الانتخابات المحلية.. إلى حركة اجتماعية ذات أهداف مدنية

في 3 نيسان/أبريل 1997، قرر مجلس النواب، بأكثرية، الموافقة على طلب رئيس الحكومة⁽⁵⁾ والتمديد للمجالس البلدية وللجان القائمة بأعمال المجالس البلدية والمخاتير والمجالس الاختيارية حتى تاريخ أقصاه 30 حزيران/يونيو 1998. على أساس هذا القرار، دعت "الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات" الجمعيات والأفراد المهتمين بموضوع الاستحقاق البلدي إلى اجتماع تشاوري، في 16 نيسان/أبريل 1997، تضمن اقتراحات عملية عدة، وكان المطلوب اعتماد

⁽³⁾ تنص العريضة على التالي: "نحن المواطنين الموقعين أدناه، نعلن أننا حريصون على بناء دولة القانون ولمؤسسات وأنها تمسكون بالديمقراطية والحريات وبحقنا في المشاركة في الانتخابات المحلية وأن الوقت قد حان لممارسة هذا الحق بعد انقطاع 34 عاماً. لذلك، نؤكد الموقف التالي: لا للتأجيل أو التعيين، نعم لإجراء الانتخابات البلدية والاختيارية". إضافة إلى العريضة، أطلق "اللقاء" شعارات عدة كانت الغاية منها حث المواطنين على المطالبة بحقهم عبر توقيع العريضة الوطنية ورفض قرار التأجيل والتعيين وحماية قرار المجلس الدستوري.

⁽⁴⁾ إن الفرضيات والاستنتاجات المتعلقة بهذا البحث لا تتخطى حدود موضوعه، أي "اللقاء" والأفراد والجمعيات الذين شاركوا في ضمن الفترة الزمنية التي استغرقتها لتحقيق أهدافه، وبالتالي لا يمكن تعميمها على ما عداه، لكن هذا لا يمنع من اعتباره تجربة من الممكن الركون إليها في موضوعات مختلفة ومن جوانب عدة.

⁽⁵⁾ طلب رئيس الحكومة رفيق الحريري، ودون قرار من مجلس الوزراء، استرداد مشروع القانون المعجل، المتعلق بالتعديلات على قانون الانتخاب وقانون البلديات وقانون المختارين والمجالس الاختيارية الذي كان قد أحيل إلى مجلس النواب بمرسوم رقم 9891 تاريخ 18 شباط/فبراير. راجع الصحف اللبنانية، 1997/4/4.

أحدّها للحؤول دون قرار التأجيل⁽⁶⁾. لبي الدعوة إلى الاجتماع نحو 15 جمعية - من قطاعات البيئة والتنمية والثقافة وحقوق الإنسان والعمل في سبيل الحريات العامة والحقوق المدنية والمقعدين - إضافة إلى عدد من الأفراد كلهم من الناشطين في الحقل العام ومهمين بموضوع الانتخابات المحلية بوجه خاص. إضافة إلى النقاط المدرجة على جدول الأعمال والمتعلقة بالاستحقاق البلدي، تطرق الحضور إلى الموضوعات المستجدة من استقالة رئيس المجلس الدستوري وأحداث الانتخابات النيابية في صيدا، إلى الانتهاكات المتعلقة بالحريات العامة وحرية التعبير عن الرأي عبر التضيق على وسائل الإعلام، واستمرار الحكومة في قرارها القاضي بمنع التظاهر منذ أيلول/سبتمبر 1993. فكان من الطبيعي أن تنقسم آراء الحاضرين وأن تختلف مواقفهم ونظرتهم التقويمية من الأحداث على الرغم من صفة "اليسار"⁽⁷⁾ التي كوَّنت قاسماً مشتركاً لدى أكثرهم. يعود ذلك إلى تنوع ميادين عمل الجمعيات المشاركة واختلاف اهتماماتها، وتنوع وظائف الأشخاص الحاضرين واختصاصاتهم (قانونيين، إعلاميين، قاع التعليم والأبحاث، مهندسين، طلاباً جامعيين..)، ثم إلى الاختلاف في الأعمار وفي التجارب السابقة. توزعت الآراء والاقتراحات بين من أراد فتح "معركة الحريات والديمقراطية" متجاوزاً موضوع الانتخابات المحلية، مطالباً بتحريك يُدين كل الخروقات في المجال الديمقراطي، وبين من اقترح القيام بعمل نخبوي عبر إصدار بيان وتسجيل موقف احتجاجي برفض التأجيل مع اقتراح تعديلات على قانون الانتخابات، إلى من طالب بتنظيم تحر شعبي يتناول موضوع الانتخابات المحلية ويشترك فيه كل المواطنين "طالبين المليون ومائتي ألف بطاقة انتخابية". اجتمع الرأي حول الاقتراح الأخير على أن يتبلور في صيغة عريضة شعبية مرفقة بمنشور يتناول موضوع الحريات العامة واقتراحات لتعديل قانون الانتخابات. تألفت على الفور لجنة أخذت على عاتقها وضع خطة للتحرك، انطلاقاً من الاقتراح الذي تم اعتماده، وعرضتها على الأعضاء في اجتماع لاحق عُقد في 29 نيسان/أبريل 1997 في نادي

(6) نص جدول أعمال الاجتماع الذي عقد في نادي متخرجي الجامعة الأميركية في بيروت: "الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات. جدول أعمال مقترح لاجتماع الأربعاء 16/4/1997 للتشاور". 1- عرض الواقع الحالي حول إجراء الانتخابات البلدية أو تأجيلها. 2- عرض ما يمكن إطلاقه: عريضة، بيانات من القرى والمدن. 3- البحث عن بيان مشترك يمكن إصداره. 4- تأليف لجنة تتسبق تحضر ليوم وطني مطالبة بالانتخابات البلدية والاختيارية وفق قانون عصري. 5- تحديد خطوات لاحقة للتحرك".

(7) إن إعطاء صفة "اليسار" لكثير من جمعيات "اللقاء" تتم انطلاقاً من جملة معطيات. منها ما هو متعلق، أولاً، بطبيعة عمل هذه الجمعيات المطلوبة القريب من الأفكار اليسارية والهادف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الأفراد والدفاع عن مصالح الناس بعامة أمام كل أنواع لهيمنة؛ ثانياً، أن قسماً كبيراً من الأعضاء الناشطين في هذه الجمعيات يصنّف نفسه سياسياً في خانة اليسار، هذا إضافة إلى أن الأشخاص الذين ساهموا بوجه أساسي وفعل في التحرك كانوا في خلال الحرب، وعلى الأخص قبل اندلاعها، ضمن صفوف مختلف التنظيمات اليسارية اللبنانية. يبقى هذا التصنيف هشاً وغير دقيق، خصوصاً وأن الأفكار السياسية والأيدولوجيات والانتماءات الحزبية في فترة ما بعد الحرب في لبنان لم تعد وحدها تكفي لتحديد الهوية السياسية لفرد أو لجماعة ما، بل يجب وضعها ضمن إطار أوسع يشتمل على اعتبارات مناطقية وعائلية مقاطعة مع التركيبة الطائفية للنظام السياسي، مضافة إلى جملة من العوامل من الصعب الوصول في تفاصيلها هنا.

متخرجي الجامعة الأميركية. اعتمدت خطة العمل أسلوب العريضة الشعبية المطالبة بالانتخابات فقط، واستبعدت فكرة توزيع منشور مع العريضة أو إصدار بيان والدخول في مختلف قضايا الحريات العامة، كما تمّ التوافق على أن يكون العمل سلمياً يتجنب أي مواجهة صدامية مع السلطات. وكان لاعتماد هذا النمط من التحرك ما يبرره في نظر أعضاء "اللقاء"، الأمر الذي دل على تمتعهم بحد عين من "العقلانية" في تحديد الخطوات، وعلى معرفة معمقة بالنظام والمجتمع في لبنان.

ثالثاً: درجة انفتاح السياسي وهامش الحريك العامة

حدد عدد كبير من الباحثين أربعة عناصر مرتبطة "بالفرص المواتية ضمن هيكلية النظام السياسي"⁽⁸⁾ لنشوء الحركات الاجتماعية وتطورها. أولاً، درجة الانفتاح ضمن النظام السياسي وعلاقتها بالتقاليد الديمقراطية وبالثقافة السياسية وبتوجهات الحكام. ثانياً، درجة ثبات التحالفات السياسية وعلائق مختلف القوى. ثالثاً، وجود قوى وسيطة (مثل الأحزاب والكتل النيابية التي تمثل صلة وصل بين الحركات الاجتماعية والسلطة السياسية) ذات مواقع استراتيجية وانقسامات النخب ومواقفها. رابعاً، قدرة النظام السياسي على تطوير السياسات العامة والاستجابة إلى مطالب الحركات الاجتماعية. إن تقاطع هذه المتغيرات يحدد مؤشرات تقبل الأنظمة السياسية للحركات الاجتماعية والتجاوب والتفاعل معها، إضافة إلى قدرة الحركات الاجتماعية على الإفادة من هذه الفرص، ضمن نسيج اجتماعي معين، وتجييرها لخدمة أهدافها وإقناع المواطنين، وتحديد الفئات المعنية مباشرة، بجدوى تحركها وأهميته.

انطلاقاً من ذلك، نجد أن "اللقاء" نشأ في ظرف سياسي تميز بالتضييق على كل السبل المتاحة للتعبير عن الرأي مثل المؤسسات الدستورية ووسائل الإعلام والقوى السياسية، كالأحزاب والنقابات، وحرية التظاهر، والتجمعات العامة. في هذا الجو، رأى أعضاء "اللقاء"⁽⁹⁾ أن العريضة

(8) انظر :

Sidney Tarrow, Democracy and Disorder: Protest and Politics in Italy 1965-1975 (Oxford: Clarendon Press, 1989), et Dcug McADAM, Political Process and the Development of Black Insurgency (1930-1069) (Chicago: The University of Chicago Press, 1982).

(9) أعني بـ"أعضاء اللقاء" و"القيمين على اللقاء"، أو حتى "اللقاء" المجموعة التي كانت تلنقي أسبوعياً ضمن رابط حر منذ قيام الحملة في مقر دائم اتخذ "اللقاء" في شارع سبيرز قرب حديقة الصنائع في بيروت. يراوح عدد أعضاء هذه المجموعة، بحسب الظروف

ما زالت إحدى وسائل التعبير المتاحة التي يكفلها الدستور اللبناني، وهي بالتالي ليست بحاجة إلى تصريح مسبق. هذا إضافة إلى كونها وسيلة سلمية لا عنفية للتعبير عن الرأي، تؤمن نوعاً من الاتصال والاحتكاك المباشر مع الناس⁽¹⁰⁾. وبما أن غاية أعضاء "اللقاء" كانت تجنب الدخول في أي نزاع حول قانونية التحرك أو شرعيته، بين ما يبر به الدستور والقوانين وما تفرضه عرفياً السلطات السياسية، تم استبعاد فكرة إرفاق العريضة بمنشور، لأن ذلك يتطلب موافقة مسبقة من السلطات المختصة قد تستحيل سبباً لعرقلة العمل. فكانت العريضة خياراً عقلانياً وانتهازاً لفرصة متاحة، على الرغم من اختلال الموازين بين المجتمع والسلطة، للقيام بعمل جماعي، فتم اعتمادها كوسيلة للتعبير والمطالبة بشأن عام يحظى بإجماع شعبي شبه شامل. بمعنى آخر، أتى التحرك ليس كمجرد انفعال فقط، وكرد فعل عفوي على قرار تأجيل الانتخابات، بل كان كذلك عملاً مفكراً به ومخططاً له ومنظماً مسبقاً على نحو عقلائي وله غاية محددة⁽¹¹⁾.

إن تناقضات المسؤولين السياسيين، ولا سيما الرؤساء الثلاثة، وخلافاتهم وعدم تمتعهم بنظرة مشتركة إلى القضايا العامة والاستحقاقات الأساسية، كان من شأنه أن يجعل عمل أي حركة احتجاجية أو مطلبية محكوماً بالفشل في حال دخولها الصراع إلى جانب طرف سياسي معين⁽¹²⁾. بمعنى آخر، إن أي تسييس للحركات الاجتماعية ذات الأهداف العامة يؤدي حكماً، في مجتمع مثل لبنان، إلى تعثرها ولو كانت مطالبها محقة وعامة. فحين قرر "اللقاء" القيام بحملته كان الصراع والتجاذب بين الحكام والمسؤولين السياسيين على أشده حول موضوع الانتخابات المحلية، بين مؤيد لإجرائها وبين مطالب بتأجيلها، فلم يكن بالتالي من السهل اللعب على التناقضات في سبيل تحقيق الغاية المرجوة من التحرك، في وقت يغيّر فيه القادة السياسيون مواقفهم باستمرار، أي إنه لم يكن ممكناً الاعتماد على مواقف المعارضين فقط لتأجيل الانتخابات كأساس لإطلاق التحرك. لكن هذا لم يمنع "اللقاء" طوال فترة نشاطه أن يستفيد من وجود أقلية برلمانية (من النواب)

والمناسبات، بين 20 و60 شخصاً (أعضاء في جمعيات وهيئات مدنية وحزبية وأفراد) ألفوا نوعاً من هيئة تقريرية وتنفيذية تواكب أعمال "اللقاء" وتحدد سير الحملة والقرارات الواجب اتخاذها.

⁽¹⁰⁾ تجنب "اللقاء" عن سابق تصميم، في مناسبات عامة عدة أقامها مثل حفل إطلاق "اللقاء" في بيروت وحفل إطلاق العريضة في جبيل، الدخول في تصادم مع القوى الأمنية.

⁽¹¹⁾ انظر على سبيل المثال المقاربة رد فعل الشباب اللبناني العفوي في خلال أحداث نيسان/أبريل 1996 في مقال أنيسة الأمين، "السياسي في السلوك الشبابي اللبناني إزاء محنة لبنان في نيسان 1996"، باحثان، تموز/يوليو، العدد4، (1997-1998)، ص 275-296.

⁽¹²⁾ زد على ذلك أن التأجيل الجديد للانتخابات البلدية الذي أقره المجلس النيابي، في 9 تموز/يوليو 1997، والذي مدد ولاية المجالس حتى تاريخ أقصاه 30 نيسان/أبريل 1999 وضع الاستحقاق في موقع الملغى، الأمر الذي حرر التحرك من مقتضيات الصراع السياسي الآتي. انظر: الديار، 14/8/1997.

معارضة لتأجيل الانتخابات البلدية والاختيارية⁽¹³⁾. دعم عدد معين من هذه الأقلية المعارضة "اللقاء"، وشارك في أنشطته العامة إلى جانب المواطنين، وتحديداً خلال حفل إطلاق "اللقاء" في مسرح بيروت، حيث حال عدد من هؤلاء النواب دون عناصر قوى الأمن الداخلي التي حضرت لهذه الغاية منع التجمع⁽¹⁴⁾. إن إطلاق "اللقاء" بحملته الشعبية والإعلامية كان من أحد العناصر المكملة ومن الوقائع الأساسية التي ارتكز عليها عدد من النواب في الطعن الذي قدموه أمام المجلس الدستوري المتعلق بعدم دستورية قرار الحكومة بتأجيل الانتخابات⁽¹⁵⁾. من جهة ثانية، مثل تحرك النواب وتقديمهم الطعن أمام المجلس الدستوري، وقرار هذا الأخير عدم دستورية التأجيل، منعطفاً أساسياً في نشاط "حملة البلديات" حيث أمّنت لها قوة سياسية أدت، وإن لم يتم بواسطة التنسيق المباشر أو العلني، دور الوسيط بين "اللقاء" وبين المؤسسات الدستورية، وأعطته زخماً معنوياً ساعده على الاستمرار في تحركه حتى النهاية⁽¹⁶⁾. تجدد هذا التعاون و"الحلف غير المعلن" بين "اللقاء" وبين عدد من نواب "المعارضة" في مناسبات عدة وخصوصاً في أثناء التظاهرات السلمية التي دعا "اللقاء" إليها أمام المجلس النيابي، في خلال التصويت على قانون الانتخابات في 18 و 19 و 22 كانون الأول/ديسمبر 1997.

رابعاً: مدى استيعاب المجتمع اللبناني للحركات الاجتماعية المشتركة في فترة ما بعد الحرب

مع تجاوز العقبة الأولى المتعلقة بطبيعة العمل، وبالحرية المسموح بها من السلطة السياسية، وجد أعضاء "اللقاء" أنفسهم أمام مطب آخر مرتبط بالتركيبية المتنوعة للمجتمع اللبناني المتوقع

⁽¹³⁾ 36 نائباً صوتوا ضد سحب الحكومة لمشروع التعديلات البلدية والاختيارية جلسة 1997/4/3، وبالتالي ضد التأجيل، مقابل 54 نائباً مع سحب المشروع. انظر: النهار، 1997/4/4.

⁽¹⁴⁾ النواب الذين حضروا حفل إطلاق "اللقاء": نائلة معوض، نسيب لحود، كميل زيادة، منصور غانم البون وبطرس حرب.

⁽¹⁵⁾ في 13 آب/أغسطس 1997، قدم 14 نائباً إلى المجلس الدستوري وثيقة طعن بالتمديد للمجالس البلدية والاختيارية هم: حسين الحسيني، سليم الحص، عمر كرامي، الياس الخازن، زاهر الخطيب، نسيب لحود، خالد الضاهر، إبراهيم السيد، منصور البون، نجاح واكيم، كميل زيادة، نائلة معوض، بطرس حرب ومحمد يوسف بيضون. وفي 12 أيلول/سبتمبر 1997، وافق المجلس على الطعن الذي قدمه النواب بإبطال القانونين (654 و 655) المتعلقين بالتمديد للمجالس البلدية والاختيارية حتى تاريخ أقصاه 1999/4/30. راجع الصحف الصادرة في 1997/8/14 لما يتعلق بتقديم الطعن والصحف الصادرة في 1997/9/13 لما يتعلق بقبول الطعن وإبطال قانون التمديد.

⁽¹⁶⁾ إن الاتصال والتواصل بين "اللقاء" وعدد من النواب تم بواسطة قسم من أعضاء "اللقاء" البارزين كما ساهم أصحاب الاختصاص منهم في دراسة الطعن الذي قدمه النواب إلى المجلس الدستوري.

على نفسه جغرافياً وطائفيًا غداة خمس عشرة سنة من الحرب. يضاف إلى ذلك تشرذم المجتمع السياسي وأزمة الأحزاب، الأمر الذي يعطي صورة مشجعة عن إمكان نجاح أي عمل مشترك من شأنه تحريك المجتمع وتعبئته، وفي حال قيام الأحزاب بذلك فهي أضعف من أن تشمل أبعد من جمهورها الخاص، ومن أن تؤمّن دعم مختلف القطاعات والفئات وتحديداً الشبان، بسبب فقدانها المصادقية والقدرة على الخروج من الحزبية الضيقة بتعاطيها القضايا العامة⁽¹⁷⁾. نتيجة هذا الواقع السياسي المعقد، تجنب أعضاء "اللقاء" الدخول في موضوع الحريات العامة، كما تركوا جانباً فكرة اقتراح تعديلات على قانون الانتخابات البلدية والاختيارية، مكتفين برفضهم مبدأ التعيين، لأن نظرتهم لم تكن موحدة حيال كل هذه الموضوعات، وكذلك مواقف سائر فئات المجتمع اللبناني⁽¹⁸⁾. كل فئة وكل منطقة من لبنان لها مطالبها وهواجسها التي لا تتقاطع بالضرورة مع الآخرين، والدخول بها وطرحها ضمن نص العريضة أو ضمن بيان مرفق يعني بالتالي تشرذم المطالب وتلوّنها جغرافياً وسياسياً، الأمر الذي يفقدها وحدتها، في زمن تتكاثر فيه الانقسامات، ويقلل من فاعليتها بتشتتها بين جملة من المطالب⁽¹⁹⁾. يضاف إلى ذلك حذر من نوع آخر متعلق بقلة التجارب الوطنية المشتركة، في فترة ما بعد الحرب ومعطياتها الإضافية، وخصوصاً في موضوعات ذات أبعاد ومضامين مدنية على علاقة مباشرة بالسياسي. من هنا، كان التركيز على مضمون العمل وعلى مستوى سقفه السياسي بحيث يبقى عملاً جامعاً مختلف الأطراف والمناطق عبر عريضة واحدة يوقّعها الجميع وتقنصر في مضمونها على الحد الأدنى المتفق عليه شعبياً وهو المطالبة بإجراء الانتخابات المحلية ورفض التعيين.

إن العمل على عدم تسييس التحرك أو استغلاله من قبل فئة معينة كان هاجساً رافق أعضاء "اللقاء" طوال فترة عملهم، وقد استطاعوا تكريس طريقة عمل موحدة في كل الأنشطة. فكانت مجمل اللقاءات التي نُظمت في مختلف المناطق، وفي أحيان كثيرة في أماكن ذات صبغة سياسية معينة، تقام تحت اسم "اللقاء" حيث كان يعتمد القيمين على التحرك إلى وضع شروطهم المسبقة على كل الأطراف المشاركة، مثل عدم رفع شعارات أو يافطات سوى تلك العائدة إلى الحملة، وعدم تحويل

(17) انظر: شوكت اشتي، "الالتزام الحزبي والوضع الملتبس: حزب الكتائب والحزب الشيوعي"، في جوزف باحوط وشوقي الدويهي، الحياة العامة في لبنان، تعبيرات السياسي وتشكيلاته (بيروت: مركز الدراسات والبحاث عن الشرق الأوسط المعاصر، 1997)، ص 36-90.

(18) كذلك في أمور أخرى. وعلى سبيل المثال لم يكن موقف أعضاء "اللقاء" من انتخابات الاتحاد العمالي العام موحداً، فكان هناك فئة مع الياس أبو رزق وأخرى مع غنيم الزعبي.

(19) تأكدت هذه المخاوف بعد لقاءات مناطقية عدة قام بها "اللقاء"، حيث طلب من القيمين عليه تضمين العريضة عدداً من المطالب المحلية.

العمل إلى منبر سياسي لطرح برامج انتخابية أو للتهجم على فئات معينة⁽²⁰⁾. حاول "اللقاء"، باستمرار، المحافظة على التوازن الدقيق بين مختلف الجمعيات والأفراد والقوى السياسية وغيرهم من الهيئات التي تكوّنه وتلك التي شاركت في أنشطته، وذلك ضمن السقف السياسي المنخفض الذي حدده لنفسه والمتفق عليه من قبل الجميع. حتى إن بعض القوى السياسية التي ساهمت في "اللقاء" كانت ترفض أن تفسر مشاركتها من منظور وحدوي وأن تعطي التحرك أبعاداً ومعانٍ إضافية. وعلى الرغم من اعترافها أن قوى سياسية على اختلاف فكري وعقائدي معها تقوم بالعمل نفسه في منطقة نفوذها فهي كانت تتحفظ على وصف هذا العمل بـ"المشترك". بمعنى آخر، إن الأطراف، تحديداً القوى السياسية، اجتمعت على العمل نفسه دون أن تتقارب من خلاله. وتحسباً لهذه "الخلافات" كان القِيمون على "اللقاء" يحددون مسبقاً جدول الأعمال والموضوعات الواجب تناولها، سواء في الأنشطة المناطقية أم في الأنشطة القطاعية أو المركزية. ظهر ذلك، على سبيل المثال، حين دعا "اللقاء" "محبي الديمقراطية إلى سهرة اليقظة والمتابعة الديمقراطية أمام مقر المجلس النيابي لمواكبة مجريات مناقشة قانون الانتخابات البلدية والاختيارية" في 22 كانون الأول/ديسمبر 1997⁽²¹⁾. حاولت إحدى القوى السياسية استغلال هذا الاعتصام وجعله رداً على التظاهرة الطلابية التي شهدتها الساحة نفسها قبل أيام والتي رفعت خلالها شعارات سياسية معينة⁽²²⁾، الأمر الذي دفع بأعضاء "اللقاء" إلى تذكير الحضور مراراً بأهداف التحرك وعدم تحويل القضية طائفية أو حزبية ضيقة، وحصره بموضوع عدم التأجيل والتعيين في الانتخابات المحلية فقط. لم تواجه

(20) معظم الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية اللبنانية شاركت بطرائق ودرجات مختلفة في أنشطة "اللقاء". أذكر بعضها على سبيل المثال مع الإقرار بصعوبة التصنيف: الحزب الشيوعي اللبناني، حزب الكتائب اللبنانية، الحزب التقدمي الاشتراكي، منظمة العمل الشيوعي في لبنان، ندوة العمل الوطني، مؤسسة الشهيد رنينه معوض، مؤسسة جوزف مغيزل، اتحاد الشباب الديمقراطي اللبناني، التنظيم الشعبي الناصري.. كذلك شارك حزب الكتلة الوطنية والتيار العوني و"القوات اللبنانية" وحزب الله في أنشطة عدة أقامها "اللقاء".

(21) كانت هذه الدعوة الثالثة بعدما كان "اللقاء" قد دعا إلى التجمع أمام المجلس النيابي - خلال انعقاد هيئته العمومية لمناقشة موضوعات عدة، من بينها مشروع قانون الانتخابات البلدية والاختيارية وإقراره - يومي الخميس صباحاً والاثنتين مساءً في 18 و22 كانون الأول/ديسمبر 1997، مع التشديد على ضرورة التوجه على نحو إفرادي وصامت وحضاري ورفع شعارات "لا للتعيين.. لا للإلغاء" فقط. في هذه الجلسة أقرّ المجلس النيابي بعدما قررت ذلك أكبر كتلتين نيابيتين: التحرير (الرئيس بري) والقرار (الرئيس الحريري)، مشروع الانتخابات البلدية والاختيارية معدلاً وأسقط منه التعيين، باستثناء المدن والقرى الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي وقرى التهجير التي لم تتم فيها العودة والمصالحة، هذا إضافة إلى عدم جواز الجمع بين النيابة والوزارة وعضوية المجالس البلدية، وإلى انتخاب رئيس البلدية ونائبه من أعضاء المجلس البلدي. انظر: الصحف، تاريخ 1997/12/23.

(22) تصادف ذلك مع موجة الإضرابات والاحتجاجات الطلابية والنقابية والقطاعية من التضيق على الحريات العامة ومن توقيف عدد من الطلاب الذين تظاهروا نهار الأحد 197/12/14 احتجاجاً على منع بث مقابلة تلفزيونية أجرتها محطة MTV مع العماد ميشال عون. وفي هذه الموجة من الاحتجاجات تجمع مئات من الطلاب، الخميس مساءً في 1997/12/18، في ساحة النجمة في خلال انعقاد المجلس مطلقين شعارات مطالبة بخروج الجيشين السوري والإسرائيلي ونادوا بالحرية والسيادة والاستقلال. لذلك أرادت "منظمة الشباب التقدمي" الرد على هذه التظاهرة الطلابية في ساحة النجمة، تحديداً على أنصار العماد ميشال عون و"القوات اللبنانية" وحزب الوطنيين الأحرار، عبر استغلال اعتصام "اللقاء" أمام المجلس في 1997/12/22. راجع الصحف الصادرة في هذه التواريخ.

الجمعيات التي أنشأت "اللقاء"، طوال فترة عملها المشترك، هذا النوع من المواقف السياسية والحزبية والخلاقية، على الرغم من تمتع بعضها بهوية سياسية واضحة، ويعود ذلك، أولاً، إلى التزامها التام بأهداف التحرك ضمن سقفه السياسي الضيق والعمل على إنجازه، ثانياً، بطبيعة عملها التي تركز أساساً على معالجة موضوعات وقضايا عامة انطلاقاً من ملفات محددة بمعزل عن أي فرز طائفي أو حزبي؛ ثالثاً، سعي هذه الجمعيات، في فترة ما بعد الحرب، لتقديم نفسها للمجتمع اللبناني بهوية مواطنة.

خامساً: التحرك الميداني

بعد الانتهاء من تجهيز المواد اللازمة ومن وضع الخطة الإعلامية والمناطقية ومن الإعلان رسمياً عن "اللقاء"، بدأت مرحلة التحرك الميداني في كل المناطق. اعتمد "اللقاء" لتحقيق ذلك على ثلاث قنوات أساسية كان لكل منها دوره في إيصال "العريضة" إلى مكان ما أو إلى فئة معينة من الناس. ارتكزت أولى الطرائق التي اعتمدت في امتداد التحرك والعريضة إلى المناطق على القنوات التقليدية المتمثلة بالعائلة والقري والقري والحيرة وصولاً إلى القرية، وساعد على تحقيق ذلك التوزيع الجغرافي المتنوع لأعضاء "اللقاء" على الرغم من أن معظمهم يسكن في بيروت. إن طبيعة التحرك فرضت على "الناشطين"، في خطوة أولى، التوجه إلى عائلاتهم حيث لم يوقعوا العريضة، ثم في خطوة ثانية التوجه إلى القرية ومنها إلى المنطقة بهدف تعميم النشاط ونقله إلى الآخرين من أفراد وهيئات محلية. كان من أحد أهم أهداف "اللقاء" أن توقع الناس العريضة نفسها في كل المناطق وأن تتوجه إليهم حيث هم بما أنها تتعلق بشأن محلي. القناة الثانية للانتشار ارتكزت على شبكة علائق حزبية سابقة (يعود بعضها إلى ما قبل الحرب)، ذات امتداد جغرافي، تحديداً في الجنوب وبعض مناطق البقاع والشمال، وقد أعيد تفعيلها في سبيل إشراكها ضمن التحرك. تقاطعت هذه الشبكة مع بعض القطاعات المهنية، وعلى الأخص قطاعي التعليم الثانوي والجامعي. الوسيلة الثالثة تكونت من شبكة الجمعيات المؤلفة لـ"اللقاء" والتي أخذت على عاتقها تفعيل النشاط عبر فروعها المناطقية، في حال وجودها، أم عبر أنشطتها وعلائقها بالآخرين. يضاف إليها قنوات بعض الأحزاب السياسية التي انضمت إلى "اللقاء" في فترة لاحقة في مطلع العام 1998.

1- العريضة وجمع التواقيع

وضع "اللقاء" هدفين أساسيين للعريضة: الأول، جمع أكبر عدد ممكن من التواقيع، الثاني، خلق حوار بين الناس عبر توقيع العريضة. استطاع ناشطو "اللقاء" في نهاية تحركهم جمع 60083 توقيعاً من كل المناطق اللبنانية. إن هذا الرقم لا يتطابق مع "هدف" المليون ومئتي ألف توقيع الذي حدده "اللقاء" للعريضة في بداية انطلاقه، أي عدد المواطنين الذين تقدموا بطلبات للحصول على البطاقة الانتخابية. كان ذلك رهاناً متسرعاً ارتكز على تقويم مبالغ للحس الوطني عند اللبنانيين. بعد فترة من النشاط الميداني أعاد "اللقاء" قراءته للواقع واتضح له أن هذا العدد الكبير من طلبات الحصول على البطاقة الانتخابية لم يكن نابعاً من حس مواطني لأهمية الانتخابات المحلية فقط، فهو أيضاً نتاج الماكينات الانتخابية لمجمل المرشحين والقوى السياسية (من أحزاب ونواب وشخصيات). واكتشف عمق تشكيك الناس بجدوى أي تحرك مواطني بما فيه العريضة، وخوفهم في بعض الأحيان من رد فعل السلطات السياسية والأمنية، الأمر الذي قلّل من إقبالهم على التوقيع. هذا إضافة إلى أن عملية جمع التواقيع تطلب الوقت والجهد والجرأة التي لم تتوفر دائماً لدى الناشطين. سعى "اللقاء" للتركيز على الطريقة المدنية المواطنين في جلب التواقيع لما هي وسيلة للحوار بين الناس على الانتخابات والسلطات المحلية وعن أهمية التحرك وجدواه، من هنا كان إصراره على ضرورة الاستمرار في جمع التواقيع حتى إجراء الانتخابات⁽²³⁾.

إن الطرائق التي اعتمدها هيئات "اللقاء" وأفراده في جميع التواقيع لم تتم بالطريقة نفسها، وبالتالي لم تؤدّ كلها الغاية المرجوة منها. صحيح أن معظمهم سعى لجمع التواقيع وفتح مراكزه ومراكز إضافية لتوقيع العريضة، لكن الأسلوب اختلف تحديداً عمد بعض القوى والزعامات السياسية التي شاركت في العمل. كان المطلوب إعطاء العمل بُعداً وطنياً وتحسيس الناس بالمسؤولية وبأهمية مشاركتهم، وبأن لهم رأياً في الانتخابات المحلية يجب تحقيقه. هذا ما حصل أو على الأقل ما تداول به قسم من أعضاء "اللقاء" مع المواطنين حين طلبوا إليهم توقيع العريضة، وهذا ما لم يحصل حين وقّعت فئات من المواطنين العريضة بمجرد أن زعيماً أو شخصية سياسية معينة طلبت إليهم ذلك.

حاول "اللقاء" أن يكمل عملية الحوار عبر الندوات واللقاءات التي أقامها أو دُعي إليها في مختلف المناطق، والتي تناولت أهمية السلطات المحلية وضرورة تغليب المصلحة العامة في الانتخابات وفي اختيار المرشحين على المصالح الخاصة (عائلية وحزبية وزبونية وغيرها). وقد رأى البعض في هذا المنحى خروجاً عن أهداف "اللقاء" المحصورة في المطالبة بإجراء الانتخابات

⁽²³⁾ عدل "اللقاء" في شكل العريضة بطريقة واكبت بها المستجدات بعد إقرار القانون في المجلس النيابي دون الخروج عن أهدافها ولا عن نصها الأصلي، فأضاف إليها عبارات "العريضة الوطنية وسيلتنا الأساسية" و"نعم لضمان إجراء الانتخابات، نعم لحماية قرار الناس، نعم لتغلب المصلحة العامة" وحول ظهر العريضة إلى بريد يمكن تدوين الملاحظات عليه.

دون تأجيل أو تعيين، وليس التدخل في طريقة اختيار الناس لممثليهم، في الوقت الذي رأى البعض الآخر أن على "اللقاء" أن يذهب إلى أبعد من ذلك وأن يقدم مرشحين للانتخابات. إزاء هذين الرأيين شدد أعضاء "اللقاء" على الحيادية لما يتعلق بموضوع الترشح حيث كان يعلن عن توقف أنشطة الحملة قبل أسبوع من بدء العمليات الانتخابية في كل محافظة، وعلى أنه ليس لديه مرشحون، فيما فسّر تدخله في "حسن الاختيار" بأنه يندرج ضمن الهدف الذي وضعه منذ إنشائه، الداعي إلى "إطلاق أوسع نقاش شعبي وسياسي وإنمائي حول موضوع البلديات"، وقد اختار "اللقاء" في هذا النقاش موقع الدفاع عن المصلحة العامة.

2- الحملة الإعلامية

محطتا تلفزيون، محطتا راديو وسبع صحف⁽²⁴⁾ التزمت، ضمن رابط حر ومجاني، أن تغطي الحملة ما دامت مستمرة. ومن أبرز ما قام به "اللقاء" كان حملته الإعلامية التي يمكن وصفها من جوانب عدة بالنموذجية. وقد أدت وسائل الإعلام دور الشريك الأساسي في حملة البلديات وليس فقط مجرد داعم لها يكتفي بتغطية الحدث ونقله مثل أي وسيلة إعلامية. ساعد على تحقيق هذه الحملة تضافر عناصر عدة: أولاً، عدد من الإعلاميين البارزين، في الصحافة المتكوية تحديداً، هم أعضاء في جمعيات أو في تنظيمات سياسية وحزبية شاركت في "اللقاء"؛ ثانياً، وجود عدد من الصحافيين الشبان بين ناشطي "اللقاء"؛ ثالثاً، التزام وسائل الإعلام والمسؤولين في دور المدافع عن حقوق المواطنين والمصالح العامة، وانطلاقاً من هذه الزاوية تم التفاوض معهم. رأت وسائل الإعلام بمشاركتها في الحملة بُعداً وطنياً تضيفه إلى رسالتها الإعلامية عبر وقوفها إلى جانب المطالب الشعبية من خلال عمل مشترك بمعزل عن الانتماءات السياسية. كما أمّنت لعدد من الأشخاص فرص الظهور والتعاطي بالشأن العام على مستوى وطني ومن إعطائهم عبر الإعلام موقعاً ضمن الحيز العام كفاعلين في مجال الانتخابات والسلطات المحلية. في المقابل، إن محاولة إعطاء "اللقاء" جعل دور وسائل الإعلام مكماً، وفي بعض الأحيان ممهداً، لأنشطتهم، كانت له بعض المحاذير في بداية التحرك، حيث سبقت الحملة الإعلامية الناشطين في الوصول إلى كل

⁽²⁴⁾ هذه الوسائل هي: تلفزيون LBC، MTV، إذاعة صوت الشعب، صوت لبنان، صحف النهار، السفير، نداء الوطن، Daily Star، الأنوار، الكفاح العربي.

المناطق وحتى في الدخول، بوسائلها المتنوعة، إلى كل بيت تقريباً، قبل أن يتمكنوا من مواكبتها ميدانياً، الأمر الذي أظهر التحرك كأنه عمل إعلامي ودعائي فقط. استحوّلت وسائل الإعلام طرفاً كاملاً في حملة البلديات له قوته الحقيقة في التأثير في الناس وفي إبراز التحرك بأسلوب ملتزم أعطاه في بعض الأحيان حجماً أكبر من الواقع عبر التغطية الشاملة والمدروسة لكل أنشطته⁽²⁵⁾.

⁽²⁵⁾ قام بعض المحللين بتقديم نظرة نقدية عن "اللقاء" خلال فترة أنشطته، من أبرزهم مقال حازم الأمين، "لقاء الانتخابات البلدية غناء جديد على ألحان قديمة؛ 340 ألف توقيع من 1.2 مليون كانوا حلم الحملة اللبنانية". الحياة، 24/10/1997.

3- الجمعيات المشاركة

وصل عدد الهيئات الداعمة لـ"اللقاء" إلى ما يزيد على الـ150 هيئة من جمعيات ونقابات وأندية ثقافية ورياضية وأحزاب، إلى المؤسسات الإعلامية ودور النشر والمؤسسات التجارية الخاصة. وهذا العدد الكبير من الهيئات الداعمة لا يعني حكماً أن كلها شارك في أنشطة "اللقاء" المتعددة، فقسم منها رأى أن إدراج اسمه على اللائحة ليس له أي مفعول قانوني ملزم قد تعده السلطات، وتحديداً وزارة الداخلية، بأنه خروج عن أهدافها المعلنة⁽²⁶⁾، فهو يبقى مجرد دعم وتشجيع "معنوي" للتحرك المطالب بإجراء الانتخابات المحلية. من جهة ثانية، وبما أن "اللقاء" لم يلزم "الهيئات الداعمة" المشاركة ميدانياً في العمل وجد البعض منها في إدراج اسمه، من دون واجبات، نوعاً من الدعاية الشخصية توفر له الظهور العلني بدور المهتم بالقضايا العامة. من هنا لا تكون مجمل الهيئات الواردة أسماؤها على لائحة "الهيئات الداعمة" مادة يمكن الرجوع إليها في دراسة دور الجمعيات وتحليله في المطالبة والعمل في سبيل إجراء الانتخابات المحلية.

ليس هناك معيار محدد قانوني أو وظيفي أو غيره يمكن اعتماده لتفسير وتحليل مشاركة أو عدم مشاركة الجمعيات على اختلاف أنماطها في أعمال "اللقاء". في أكثر الأحيان كان قرار الجمعيات ناتجاً عن مزيج من جملة معطيات، لفهما يجب تناولها مجتمعة، ولكل جمعية على حدة. أولى المسائل التي عُدَّت أساسية في تحديد مدى مشاركة الجمعيات في حملة الانتخابات المحلية، كان المعيار القانوني المتعلق بأهداف الجمعية المعلنة ضمن "العلم والخبر" المودع جانب وزارة الداخلية، والذي على أساسه تقوم الجمعية بأنشطتها. كان فهم الجمعيات لهذا الموضوع مختلفاً فيما بينها إلى درجة التناقض: هناك من رآه حداً قانونياً، تجاوزه يعرّض الجمعية المعنية للملاحقة من السلطات المختصة بتهمة تجاوز أهدافها وتعاطيها موضوعات "غير مرخص لها العمل بها" كالسياسة على سبيل المثال؛ وبين من رأى أن الجمعيات، في حال عدم قيامها بأعمال محظورة حددها قانون الجمعيات (مثلاً كالأنشطة السرية والمسلحة، والإخلال بالأمن العام والسلامة العامة وبالآداب، وإثارة النزعات الطائفية والتحريض على ذلك.. الخ) لها حق القيام والمشاركة بأي عمل أو نشاط يوافق عليه أعضاؤها.

حتى من الناحية الوظيفية، أي الجمعيات التي تتعاطى الموضوعات نفسها ولها الأهداف نفسها، لم تكن نظرتها واحدة إلى العمل ضمن التحرك، وإلا كيف نفسر مشاركة نادٍ رياضي في أنشطة "اللقاء" علناً، على سبيل المثال، في منطقة معينة دون التوقف عند حرفية النصوص أو

⁽²⁶⁾ يرى عدد من القانونيين، وتحديداً أعضاء "جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات"، أن قسماً كبيراً من الجمعيات لديه فهم خاطئ لنقاد عدة متعلقة بقانون الجمعيات على الرغم من عدم دستوريته ومخالفته للقوانين.

على آراء السلطات السياسية، في حين أن نادياً رياضياً آخر في المنطقة نفسها وله الأهداف نفسها تحفظ على المشاركة ورأى فيها شأناً لا يحق له التعاطي فيه. في بعض الأحيان يتخذ أعضاء جمعية ما من قضية الصلاحيات ذريعة لعدم مشاركتهم في عمل معين، وذلك لأسباب قد تكون محض شخصية أو عائدة إلى علائق الجمعيات فيما بينها والتنافس على الأسبقية والصدارة أو إلى علاقة الأعضاء بالسلطة السياسية.

إن هذا الموضوع يلقي الضوء على عامل آخر أساسي متعلق بشخصية الأعضاء القيمين على الجمعية وهويتهم السياسية والاجتماعية وتأثير ذلك في اتخاذ القرارات. في العودة إلى كل جمعية على حدة نرى أن الأفراد يؤدون جوراً أساسياً في اتخاذ القرارات انطلاقاً من ثقافتهم السياسية والاجتماعية، ومن موقعهم من السلطة السياسية ومن زاوية مصالحهم الشخصية. هذا ما أظهرته المتابعة الميدانية لنشاط الجمعيات في "اللقاء" في فترة عمله، إضافة إلى استمارات عدة تم ملؤها في فترات مختلفة من الجمعيات حددت فيها درجة مشاركتها وطبيعتها. إن الجمعيات التي أنشأت⁽²⁷⁾ "اللقاء" وساهمت في أنشطتها لم يُقَمَّ معظمها أي اعتبار للمسألة القانونية، هذا على الرغم من أن عدداً من هذه الجمعيات ترفض وزارة الداخلية إعطاءها "العلم والخبر". أما الفرق في درجة اهتمامها ومدى مشاركتها يعود إلى اعتبارات خاصة بكل منها تتفاوت بين من رأت أن هكذا نشاط يدخل في صلب أهدافها، وبين من شاركت من منطلق اهتمامها بقضايا الشأن العام بالإجمال. عدد قليل تراجع لاحقاً أو فضّل الانسحاب، ولأسباب متنوعة (منها لأنها لم تستطع تصدر واجهة التحرك، ومنها لأنها كانت تخشى أن تحول مشاركتها دون حصولها على "العلم والخبر"). ويبقى أن هناك جمعيات لم تستطع، لأسباب عدة، أن تشارك علناً في أعمال "اللقاء" إلا أنها وضعت إمكاناتها تحت تصرفه وشاركت من خلال أعضائها وبصفتهم الشخصية بكل الأنشطة.

(27) الجمعيات التي شاركت في اجتماع 1997/4/16 (بغض النظر عن استمرارها في نشاط الحملة) مثلما عرّف الحاضرون عن أنفسهم وما يمثلون، مع احتمال إغفال بعضها، هي: الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، حركة حقوق الإنسان، حركة المواطن، جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات، جمعية العمل من أجل خيار مدني (APAC)، اتحاد المقعدين، الخط الأخضر، المنبر الأخضر، SOS environnement، المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، كاريئاس لبنان، نادي الدروب القديمة، نادي الشبيبة - الزرارية، الرابطة الخيرية الاجتماعية "رخاء" - بيروت، خزيجو المعهد العربي في بجمدون، اتحاد بلديات بجمدون (الاتحاد ليس بجمعية لكنه شارك في "اللقاء"). يضاف إليهم في اجتماع 1997/6/4: منتدى صور الثقافي، المنتدى الثقافي في عكار، الرابطة الثقافية في طرابلس، مكتب المعلمين، دار الندوة، جمعية أصدقاء المقعدين والجهة الموحدة لرأس بيروت. وفي اجتماع 30 تموز/يوليو 1997، والذي حُصِّص لإطلاع من لا يعلم من الجمعيات على التحرك قبل إطلاقه انضم عدد كبير إلى "اللقاء" وشارك بصورة دائمة مثل: الحركة الاجتماعية، التجمع النسائي الديمقراطي، لجنة حقوق المرأة، اللجنة الأهلية لمتابعة حقوق المرأة، الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد النساء، تجمع الهيئات غير الحكومية، وروابط الأساتذة والمعلمين في التعليم الرسمي والخاص، والنقابات وغيرها يضيف المجال لذكرها هنا.

أما الأفراد الذين شاركوا بصفة شخصية ولا يمثلون جمعيات أو هيئات، فقد تبين أن معظمهم قدم من وسط سياسي يمكن وصفه بـ"التقليدي"، وهم بالتالي أقل تسييساً من الآخرين. بمعنى آخر، في حين أن صفة "اليسار" غلبت على معظم الجمعيات والهيئات في التحرك، فإن صفة "اليمن" طبعت أكثرية الأفراد المشاركين بصفة شخصية، الأمر الذي يطرح تساؤلاً حول فكرة الالتزام المنظم أو المؤطر. ومن هي التيارات السياسية والفكرية التي ما زالت تحتفظ بحد أدنى من التنظيم في لبنان في فترة ما بعد الحرب. لقد بلورت حملة البلديات هويات بعض الأفراد من خلال العمل المشترك، الأمر الذي ساهم في انضمامهم إلى جمعيات تتلاقى مع تطلعاتهم، وفي إبراز أهمية التنظيم في كل تحرك عبر لجان تتقاسم المهام واجتماعات دورية تحدد الخطوات وتعتمد أسلوباً ديمقراطياً في إبداء الرأي واتخاذ القرارات. لكن هذا لم يحلّ دون توجيه بعض الانتقادات إلى آلية اتخاذ القرارات ضمن "اللقاء" التي هيمن عليها "المثقفون". فكانت "أقلية نخبوية" تفكر وتخطط ثم تعرض عملها على سائر الأعضاء للمناقشة والتصويت، فالتفاوت بينهم كان يترك هامشاً ضيقاً أمام الأكثرية لإبداء الرأي أو للمساهمة في إضافة شيء جديد. هذا عائد إلى التنوع الكبير بين الأعضاء على مستويات عدة من ثقافية واجتماعية، وإلى تمرس البعض في العمل العام؛ بينما كان "اللقاء" أول تجربة اجتماعية مشتركة لعدد آخر.

بوجه عام، شاركت كل أنماط الجمعيات في "اللقاء"، ولا نستطيع بالتالي القول إن نمطاً ما كان معنياً بالتحرك أكثر من غيره، لكن طبيعة عمل هذه الجمعيات ودرجة اندماجها فيه اختلفت بين فترة وأخرى عبر المراحل التي مر بها النشاط، وهذا الأمر مرتبط بعوامل عدة أهمها: فترة العمل والالتزام والتطوع وتحقيق نتائج ملموسة من خلال التحرك. كما تأثرت وتيرة عمل بعض الجمعيات في "اللقاء" بقرار السلطة السياسية بالمعنى العريض: البعض تحرك بعد قرار المجلس الدستوري، والبعض الآخر بعد إقرار القانون في المجلس النيابي، فيما انتظر الأخير تحديد وزارة الداخلية مواعيد الانتخابات. والأسباب هنا متفاوتة أيضاً، منها مردّه إلى الرغبة في عدم الظهور علناً في نشاط معاكس لإرادة السلطة السياسية، ومنها مردّه إلى التشكيك في بداية التحرك في إمكان تحقيق نتائج ملموسة كإجراء الانتخابات. من أبرز أنماط الجمعيات التي شاركت على نحو مكثف في "اللقاء" نذكر الجمعيات النسائية والتنموية والبيئية والطلابية والمقعدين، حيث كان لكل منها أيام من العمل مع العريضة الوطنية في كل فروعها وتولّت وسائل الإعلام تغطيتها والإعلان عنها مراراً.

سادساً: البُعد المدني للتحرك

مع إجراء الانتخابات المحلية أنهى "اللقاء" أنشطته، وأعلن عن حل نفسه محققاً بالتالي أهدافه المعلنة كلها منذ انطلاقه، مظهراً أنه بالإمكان قيام حركات اجتماعية في لبنان ضمن سقف سياسي محدد انطلاقاً من اعتبار أن الحركة الاجتماعية هي "كل نشاط (حركة أو عمل) متناغم، يقوم ضمن حد أدنى من التعاون المنظم، بين مجموعة أو مجموعات عدة، بمعزل عن تجانسها، في سبيل تحقيق أهداف مشتركة من الممكن أن تكون غاية لكل طرف منها مختلفة عن الآخر"⁽²⁸⁾. إضافة إلى ذلك، يجب توافر عنصرين أساسيين في كل حركة اجتماعية تهدف إلى تحقيق مطالب تتعلق بالقوانين أو بالسياسات العامة للحكام، هما القوى السياسية الوسيطة ووسائل الإعلام، وحسن التعامل معهما.

اعتمد "اللقاء" في تحركه على الكثير من الروابط الأولية والمحلية، لكن طرحه موضوع السلطات المحلية ضمن الإطار الوطني العام أعطى هذه الروابط بُعداً مدنياً تمثل في حثّ الناس على الاهتمام بالمصلحة العامة المحلية وباستعادة دورهم في تنمية مناطقهم، عبر المراقبة والمشاركة والمحاسبة، لكونها المدخل السليم إلى تطوير الوطن وتماسكه. دخلت حملة البلديات إلى الحيز العام عبر هامش ضيق من الحريات، واستطاعت، عبر تراكم الأنشطة والالتزام، أن توسّع هذا الهامش وأن تضيف عدداً جديداً إلى الفاعلين ضمن الحيز العام على المستوى المحلي كما على المستوى الوطني. على قاعدة هذه التجربة، يجوز التدقيق في مقولة انغلاق الحيز العام في لبنان أمام مشاركة نُخب جديدة، وحول دور الحركات الاجتماعية في المساهمة في خلق "مجتمع مدني" واضح المعالم (الحدود بينه وبين المجتمعات الأخرى) والمؤسسات. كما تطرح هذه التجربة سؤالاً آخر حول مفهوم المواطنة في لبنان في فترة ما بعد الحرب، وهل نشهد نشوء "مواطنة جديدة"⁽²⁹⁾ واقعية ومشاركة ومتعددة (بالبُعد الفلسفي والقانوني للمواطنة) تعطي اهتماماً أكبر

⁽²⁸⁾ يُجمع عدد من الباحثين على هذا التفسير المبسط للحركات الاجتماعية مثل:

Olivier Fillieule, *Stratégie de la rue, Les manifestations en France* (Paris: F.N.S.P, 1997), p.435. et Erik Neveu, *Sociologie des mouvements sociaux* (Paris: La Découverte, 1996), p.122.

⁽²⁹⁾ حول مفهوم "المواطنة الجديدة"، انظر: الأبحاث الميدانية التي تناولت المهاجرين من بلدان متعددة إلى ضواحي المدن الرئيسية في

فرنسا وتحديداً أعمال:

Catherine Withol De Wenden: "La nouvelle citoyenneté", *Hommes et Migration*, N°1196 (Mars 1996). Et C.W De Wenden: "Etre citoyen aujourd'hui", *Pourquoi?* N°234 (Avril 1998).

لمحيطها (مدن، قرى، صواح) وتعتمد مفهوماً مبسطاً للعمل السياسي يبدأ من القاعدة ومن الموضوعات التي تعنيها مباشرة ضمن القبول بالتنوع والتعدد، تعدد الجماعات وتعدد الأمكنة التقليدية منها والجديدة بوصفها مساحة متممة لتصويب الشأن العام والتعاطي بالسياسة.